

Distr.: General
21 November 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

الباب ١٣ - مركز التجارة الدولية

التقرير السابع للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية
البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لمركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect. 13)/Add.1). واجتمعت اللجنة خلال نظرها في التقرير مع المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية وبممثلين للأمين العام قدموا معلومات وإيضاحات إضافية كان آخرها ردود خطية وردت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٢ - وعملا بالترتيبات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩، قُدمت في الوثيقة (A/68/6 (Sect. 13)) ملزمة مبسطة للميزانية تتضمن تقديرات أولية لتغطية برنامج أنشطة مركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بأن تحيط الجمعية العامة علما، دون الإخلال بنظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة المفصلة للمركز لفترة السنتين، بالموارد المقترحة في التقديرات الأولية للميزانية (A/68/7)، الفصل الثاني، الفقرة رابعا - ٦٦).

٣ - وترد في الجدول ١٣-٤ من وثيقة الميزانية (A/68/6 (Sect. 13)/Add.1) معلومات عن الاحتياجات المقدرة من الموارد والإيرادات المتوقعة للمركز في فترة السنتين



٢٠١٤-٢٠١٥. وستُمول الميزانية بالتساوي من الأمم المتحدة، عن طريق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية، وهما المنظمتان الأم لمركز التجارة الدولية.

٤ - وتبلغ الموارد المطلوبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار الباب ١٣ ما إجماليه ٣٠٠ ٢٠٩ ٧٣ فرنك سويسري قبل إعادة تقدير التكاليف (٧٠٠ ٢٨١ ٧٤ فرنك سويسري بعد إعادة تقدير التكاليف بصورة أولية)، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ١٧٧ ٠٠٠ ٢ فرنك سويسري، أو ٢,٩ في المائة، مقارنة بـ ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة. ويقابل هذه الموارد المقترحة جزئياً إيرادات متوقعة لفترة السنتين مقدارها ٤٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، مما يترك مبلغاً صافيه ٧٠٠ ٨٨١ ٧٣ فرنك سويسري يقسم بالتساوي بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة (A/68/6 (Sect. 13)/Add.1، الجدول ١٣-٤).

٥ - وستكمل موارد الميزانية العادية لفترة السنتين بـ موارد خارجة عن الميزانية تصل إلى نحو ٨٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، أي ما يعادل ٦٣٢ ٠٠٠ ٨٢ فرنك سويسري، وهو ما يمثل زيادة بنحو ٨,٧ في المائة بدولارات الولايات المتحدة في مجموع النفقات الخارجة عن الميزانية البالغ قدرها ١٠٠ ١٥ ٧٦ فرنك سويسري التي كانت متوقعة لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/68/6 (Sect. 13)/Add.1، الفقرة ١٣-٣٨). ويُقترح ما مجموعه ٢٠ وظيفة تُمول من الموارد الخارجة عن الميزانية.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

٦ - يقترح الأمين العام مبلغاً قدره ٩٠٠ ٨٣٩ ٥٩ فرنك سويسري في إطار الموارد المتصلة بالوظائف يخصص لـ ١٦٠ وظيفة (٩١ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها و ٦٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها)، أي ما يمثل نقصاناً صافياً قدره ١٠٠ ٤٦٩ فرنك سويسري يسفر عن خفض صافٍ بوظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (A/68/6 (Sect. 13)/Add.1، الفقرة ١٣-٣٧ (أ)).

وظائف يُقترح إلغاؤها

٧ - يقترح الأمين العام إلغاء وظيفة واحدة لمساعد إداري من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في مكتب المديرية التنفيذية ووظيفة واحدة لمساعد إداري من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في قسم خدمات المعلومات التجارية، شعبة تنمية الأسواق. ويشير الأمين العام إلى أن إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من شعبة تنمية الأسواق سيكون ممكناً بفضل الكفاءة المتوقع تحقيقها نتيجة انخفاض الاعتماد على المواد المطبوعة والاتجاه أكثر نحو الاعتماد على موارد المعلومات الرقمية.

٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار بأن المركز كان قد نفذ في عام ٢٠١٢ أداة لإدارة العلاقات مع العملاء لتحسين مستوى عمله مع البلدان المستفيدة والمنظمات الأم والجهات المانحة والشركاء. وقد ساعدت هذه الأداة في تحسين الطريقة التي يتبعها المركز في جمع المعلومات وتخزينها وتبادلها، مثل الوثائق المتصلة بالمشاريع والمراسلات ومعلومات الاتصال ومحاضر الاجتماعات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن هذه المعلومات تُخزن في موقع مركزي يسهل الوصول إليه، وأن الأداة تتضمن عمليات وإجراءات جديدة الهدف منها تحسين العلاقات بين المركز والبلدان المستفيدة والجهات المانحة والشركاء. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن تطبيق نظام إدارة العلاقات مع العملاء أفضى إلى ميكنة عدد من المهام الروتينية، الأمر الذي يسمح بإلغاء وظيفة مساعد إداري من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في مكتب المديرية التنفيذية.

٩ - لا اعتراض للجنة الاستشارية على اقتراح الأمين العام إلغاء وظائف، وتثني على الجهود المبذولة لتطبيق نظام أكثر كفاءة لإدارة المعلومات بهدف تحقيق وفورات.

وظائف يُقترح نقلها

١٠ - أبلغت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في تقرير الأمين العام بأن الوظائف التالية يُقترح نقلها:

(أ) نقل وظيفة واحدة لكبير موظفي برامج (ف-٥) من مكتب مدير شعبة البرامج القطرية إلى قسم تعزيز مؤسسات دعم التجارة في شعبة الأعمال والدعم المؤسسي، من أجل تحقيق الهدفين التاليين: '١' تحسين التآزر بين برنامج المرأة والتجارة التابع للمركز، والذي يديره قسم تعزيز مؤسسات دعم التجارة، وبين الأعمال التي يضطلع بها كبير موظفي البرامج؛ '٢' ترسيخ الدعم المقدم من المركز في مجال دمج الأهداف الإنمائية للألفية في مؤسسات دعم التجارة باعتبارها عوامل مضاعفة أساسية لعمل المركز؛

(ب) نقل وظيفة واحدة لموظف لنظم المعلومات (ف-٣) من قسم نظم تكنولوجيا المعلومات في شعبة دعم البرامج، إلى مكتب نائب المديرية التنفيذية، لأداء المهام التالية: '١' تقديم الدعم لمكتب نائب المديرية التنفيذية في مهام التحليل وإدارة الأداء والمهام الاستشارية؛ '٢' توفير الدعم اللازم لإنجاز برنامج الإدارة القائم على النتائج وتنفيذ الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ '٣' تقصي التوجيهات الجديدة المحتملة ذات الصلة بتعبئة الموارد وإقامة الشراكات وتنمية البرامج الكبرى والمساعدة في تحديد موقع مركز التجارة الدولية من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) نقل وظيفة واحدة لموظف اتصالات مؤسسية (ف-٤) من قسم الاتصالات والمناسبات في مكتب المديرية التنفيذية إلى قسم نظم تكنولوجيا المعلومات في شعبة دعم البرامج، وذلك للتعريف أكثر بعمل المركز لدى المستفيدين باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعمل قسم نظم تكنولوجيا المعلومات بتنسيق وثيق مع الإدارة العليا للمركز من أجل كفاءة تصميم نظم المعلومات وتنفيذها بحيث تدعم أهداف المركز الاستراتيجية الشاملة.

١١ - لا اعتراض للجنة الاستشارية على اقتراح الأمين العام نقل وظائف.

نقل مصدر التمويل

١٢ - أبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن الأمين العام يقترح نقل تمويل وظيفة كبير موظفي التخطيط الاستراتيجي (ف-٥) في مكتب التخطيط الاستراتيجي والأداء والحوكمة، مكتب المديرية التنفيذية، من الميزانية العادية إلى مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية بالنظر إلى أن مهام هذه الوظيفة تتعلق إلى حد كبير بأنشطة دعم البرامج. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، من شأن الإجراء المقترح أن يوائم مهام الوظيفة مع مصدر تمويلها.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام يقترح نقل التمويل اللازم لوظيفة برتبة ف-٥ لموظف يعمل حالياً بصفة رئيس بالنيابة لمكتب الدول العربية في شعبة البرامج القطرية، من التمويل الخارج عن الميزانية إلى التمويل من الميزانية العادية. وأشير إلى أن شاغل الوظيفة، إضافة إلى مسؤوليته بصفته رئيساً للمكتب بالنيابة، يتولى مسؤولية تقديم الدعم في وضع الأطر المفاهيمية للمشاريع والبرامج. وورد توضيح أيضاً بأن الأمين العام يقترح نقل التمويل إلى موارد الميزانية العادية لمواءمة مهام الوظيفة مع مصدر تمويلها.

١٤ - لا اعتراض للجنة الاستشارية على اقتراح الأمين العام نقل تمويل كلتاوظيفتين لمواءمة المهام مع مصادر التمويل. ولكن فيما يتعلق بالوظيفة من الرتبة ف-٥ التي يعمل شاغلها حالياً رئيساً بالنيابة لمكتب الدول العربية، توصي اللجنة بتطبيق القواعد والأنظمة الواجبة التطبيق في التوظيف كما لو كانت هذه الوظيفة جديدة بالنظر إلى أنه لم تسبق الموافقة عليها في إطار الميزانية العادية (انظر A/68/7، الفقرة ١٠٤).

معدلات الشغور

١٥ - أبلغت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في مقترحات الأمين العام، بناء على استفسارها، بأن ٢٢ وظيفة مموله من الميزانية العادية و ٣ وظائف مموله من الموارد الخارجة عن الميزانية كانت شاغرة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة كذلك بأن ٢٣ وظيفة من الوظائف الشاغرة كانت في ذلك التاريخ في مراحل مختلفة

من عملية التوظيف، في حين اقترح إلغاء وظيفتين. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن سبعاً من تلك الوظائف ظلت شاغرة لمدة عامين أو أكثر ولكن يجري حالياً توظيف من يشغلها.

١٦ - وبعد المزيد من الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الفترة الفاصلة بين انتهاء خدمة المدير التنفيذي السابق وبين تعيين خلفه استغرقت وقتاً طويلاً، مما أدى إلى التأخر في توظيف من يشغل وظائف ذات أهمية استراتيجية. وأبلغت اللجنة أيضاً أنه قد أُتفق مع إدارة المنظمتين الأم (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية) على أن القرارات التي تهم وظائف توجد في مكتب المديرية التنفيذية تُتخذ في إطار التعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية الجديدة، مما زاد من فترات التأخير.

١٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية في هذا الصدد بأن وظيفة مدير التخطيط الاستراتيجي والأداء والحوكمة (مد-١) أعلن عنها مرتين منذ شغورها في عام ٢٠٠٩، وذلك في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، ولكن لم يُعثر على مرشح مناسب. وأبلغت اللجنة بأن مهام هذه الوظيفة يؤديها موظفون مؤقتون. وأبلغت اللجنة أن المديرية التنفيذية الجديدة تضع من أولوياتها العمل على توظيف من يشغل هذه الوظيفة والوظائف الشاغرة الأخرى في المركز.

١٨ - تأمل اللجنة الاستشارية أن يتم شغل جميع الوظائف الشاغرة في أقرب وقت ممكن. وإضافة إلى ذلك، تشير اللجنة إلى ما ذهبت إليه من أن الوظائف التي تظل شاغرة لمدة عامين أو أكثر ينبغي التأكد من استمرار الحاجة إليها، ثم تقديم المبررات التي تسوغ الاحتفاظ بها في الميزانية البرنامجية المقترحة. فإن لم يوجد ما يبرر الاحتفاظ بها وجب أن يُقترح إلغاؤها (A/68/7، الفصل الأول، الفقرة ١٠٧).

توزيع الموظفين على مستوى الإدارة العليا حسب نوع الجنس والجنسية

١٩ - قُدم للجنة الاستشارية، بناء على طلبها، معلومات عن توزيع موظفي المركز على مستوى الإدارة العليا (برتبة ف-٥ وما فوقها) حسب نوع الجنس والجنسية. ففيما يتعلق بالتوزيع حسب نوع الجنس، تلاحظ اللجنة أنه من ضمن الموظفين في هذه الفئة البالغ عددهم ٢١ موظفاً، هناك ١٥ من الذكور، أو ٧١ في المائة (١ مد-١ و ١٤ ف-٥) و ٦ من الإناث، أو ٢٩ في المائة (١ أ ع م، و ٢ مد-١، و ٣ ف-٥). وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، تلاحظ اللجنة أن موظفي الإدارة العليا للمركز البالغ عددهم ٢١ موظفاً يمثلون ١٧ جنسية، لا يوجد من ضمنهم سوى موظف واحد ينتمي لبلد من أقل البلدان نمواً. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بتوزيع الموظفين على مستوى الإدارة العليا حسب نوع الجنس والجنسية، وتشجع المركز على مواصلة توسيع القاعدة الجغرافية لموظفيه.

توصيات بشأن الموارد غير المتصلة بالوظائف

٢٠ - بلغ التقدير الإجمالي للموارد غير المتصلة بالوظائف ٤٠٠ ٣٦٩ ١٣ دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وهو ما يمثل نقصاناً مقداره ٩٠٠ ٧٠٧ ١ فرنك سويسري (١١,٣ في المائة) مقارنة بموارد الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة. وحسب ما هو مبين في المعلومات التكميلية، يُعزى النقصان في الموارد غير المتصلة بالوظائف أساساً إلى الانخفاض في التقديرات المتصلة بتكاليف الموظفين الأخرى (٩٣٧ ٠٠٠ فرنك سويسري)، والخدمات التعاقدية (٦٦٩ ٥٠٠ فرنك سويسري)، والأثاث والمعدات (٢٨٠ ٣٠٠ فرنك سويسري)، والمنح والتبرعات (٣١١ ٨٠٠ فرنك سويسري). وتُعوض هذه التخفيضات جزئياً زيادةً في التقديرات المتصلة بالخبراء الاستشاريين (٥٣٥ ٢٠٠ فرنك سويسري).

تكاليف الموظفين الأخرى

٢١ - استناداً إلى المعلومات التكميلية، يُعزى النقصان البالغ ٩٣٧ ٠٠٠ فرنك سويسري أساساً إلى التخفيضات المقترحة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة، وهو ما يعكس إنهاءً وظيفتين مؤقتتين لكبير موظف برامج (ف-٤)، مسؤول عن وضع المعايير المرجعية، وأخصائي تصميم (ف-٢)، كما يُعزى إلى تخفيضات أخرى تحت بند المساعدة المؤقتة المقدمة لاجتماعات الفريق الاستشاري المشترك والاستعاضة عن الموظفين الغائبين في إجازة مرضية، في إطار تطبيق الأمين العام لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧. ومما ذكر أيضاً أن موارد خارجة عن الميزانية ستُطلب لتمويل هذه الاحتياجات.

٢٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام طلب تحويل الوظيفتين المؤقتتين إلى وظيفتين ثابتتين في مقترحاته للميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتشير اللجنة أيضاً إلى أنها أوصت بعدم الموافقة على اقتراحه بشأن تحويل وظيفة كبير موظفي برامج (ف-٤) لأنها ترى أن مهام هذه الوظيفة محدودة في الزمن (A/66/7/Add.5، الفقرة ١٤). وتشير اللجنة كذلك إلى أن الجمعية العامة قررت أن يستمر تمويل وظيفة أخصائي تصميم مساعد (ف-٢) في إطار المساعدة المؤقتة العامة (القرار ٢٤٧/٦٦، الجزء سادساً، الفقرة ٢).

٢٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن خطوات قد أُخذت خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لتنمية القدرات الداخلية المتعلقة بتلبية طلبات الحصول على الخدمات التي توفرها هاتان الوظيفتان في المستقبل ضمناً لاستمرارية العمليات بعد انتهاء التمويل. وفيما يتعلق بوظيفة كبير موظف برامج (ف-٤)، وُضع نموذج للقياس المقارن في متناول الجميع على شبكة الإنترنت لصالح مؤسسات دعم التجارة التي تود استعراض نتائجها أو مقارنتها، أو إجراء تقييم ذاتي مختصر. وفيما يتعلق بوظيفة أخصائي

التصميم المساعد (ف-٢)، أُبلغت اللجنة بأن مركز التجارة الدولية وضع العناصر الأساسية اللازمة لاتصالات مرئية أوضح وأكثر ثباتاً، بما في ذلك إعادة تصميم التقرير السنوي والموقع الشبكي والموقع الشبكي الداخلي، بالإضافة إلى وضع نماذج لمختلف أنواع الوثائق المزمع استخدامها لتصميم مواد المركز الإعلامية.

٢٤ - لا اعتراض للجنة الاستشارية على اقتراح الأمين العام إنهاء الوظيفتين المؤقتتين. إلا أن اللجنة تشير إلى تعليقاتها السابقة بشأن إلغاء الوظائف المدرجة في إطار الميزانية العادية الممولة من موارد خارجة عن الميزانية (A/68/7، الفقرة ٨٠) وتشدد على أن تُموّل المساعدة المؤقتة من الميزانية العادية في حال استلزم هاتان الوظيفتان هذا النوع من المساعدة، وأن يُبلغ عنها وفقاً لذلك في تقرير أداء الميزانية.

الخبراء الاستشاريون

٢٥ - يمثل رصد اعتماد مقداره ٦٠٠ ١٤٨ فرنك سويسري للاستعانة بخبراء استشاريين في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ زيادة مقدارها ٢٠٠ ٥٣٥ فرنك سويسري مقارنة باحتياجات فترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة. وفي المعلومات التكميلية أن هذه الزيادة تُعزى أساساً إلى إعادة تصنيف تكاليف الخدمات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي كانت مدرجة في الميزانية تحت بند الخدمات التعاقدية في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٢٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن الزيادة البالغة ٢٠٠ ٥٣٥ فرنك سويسري تعكس إعادة تصنيف تكاليف الاستعانة بخبراء استشاريين في مجال تكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٥٠٠ فرنك سويسري) وتكاليف خدمات استشارية أخرى يقدمها الأفراد لترجمة منشورات المركز وتحريرها (٧٥ ٠٠٠ فرنك سويسري)، كانت مدرجة سابقاً في الميزانية تحت فئة الخدمات التعاقدية. والحالة هذه، أُبلغت اللجنة بأن الزيادة تمثل إعادة تصنيف في الميزانية للنفقات المقترحة من الخدمات التعاقدية إلى الخبراء الاستشاريين، وليست ناجمة عن زيادة في الاحتياجات. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن اعتماد ٥٠٠ ٥٠٠ فرنك سويسري للاستعانة بخبراء استشاريين في مجال تكنولوجيا المعلومات سيغطي تكاليف توفير الخدمات المتخصصة، بما في ذلك الأنشطة المؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي من شأنه أن يتيح للمركز أن يطور ويحسن نظمه المؤسسية الخاصة بإدارة البرامج والمشاريع، ونظم الإدارة الإلكترونية للوثائق، وقواعد البيانات المعدة للمؤسسات التجارية، والمعلومات الإدارية، والمواقع والتطبيقات الخاصة بالمركز على شبكي الإنترنت والإنترنت.

سفر الموظفين

٢٧ - يُقترح رصد اعتماد مقداره ٦٧٨ ٠٠٠ فرنك سويسري لتغطية تكاليف سفر الموظفين في فترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وهذا لا يعكس أي تغيير مقارنة بالاحتياجات المعتمدة لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن المبلغ المرصود لسفر الموظفين ظل ثابتاً منذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ولم يطرأ عليه أي تعديل مراعاة التضخم. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة بأن مختلف تدابير الكفاءة قد نفذت وأسفرت عن انخفاض تكاليف السفر، ولا سيما في إطار المشاريع الممولة من خارج الميزانية. وشملت هذه التدابير تطبيق سياسة لشراء التذاكر قبل موعد السفر بمدة ١٦ يوماً، والتفاوض على أسعار رحلات جوية خاصة بالمؤسسات واختيار الخطوط الجوية المنخفضة التكلفة، وخفض درجة السفر طوعاً من درجة رجال الأعمال إلى الدرجة الاقتصادية، والاستعانة بدورات تدريبية عن بُعد مما يحقق وفورات في السفر إلى البلدان المستفيدة، وتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤ المتعلق بالسفر في مهام رسمية، وزيادة استخدام أساليب التداول بالفيديو والتعلم الإلكتروني.

٢٨ - تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالتدابير الرامية إلى خفض تكاليف السفر وتوقع أن ينعكس أثر هذه التدابير في انخفاض تقديرات الميزانية مستقبلاً لسفر الموظفين. وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة، تماشياً مع توصيتها المتعلقة بجميع أبواب الميزانية الأخرى، بأن توافق الجمعية العامة على تخفيض إجمالي تكاليف سفر الموظفين بنسبة ٥ في المائة (A/68/7، الفقرة ١٢٣).

الخدمات التعاقدية

٢٩ - يعكس الاعتماد البالغ ٦٠٠ ٩٧٨ فرنك سويسري المرصود لتمويل الخدمات التعاقدية في فترة ٢٠١٤-٢٠١٥ نقصاناً قدره ٥٠٠ ٦٦٩ فرنك سويسري مقارنة باحتياجات فترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة. وعلى النحو المشار إليه في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ أعلاه، يُعزى النقصان أساساً إلى إعادة تصنيف تكاليف خدمات الأخصائيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي كانت مدرجة سابقاً في الميزانية تحت بند الخدمات التعاقدية في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ والتي ستصنف تحت بند الخبراء الاستشاريين في فترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٠ - لا اعتراض للجنة الاستشارية على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتصلة بالوظائف.

الأثاث والمعدات

٣١ - يقترح الأمين العام، في الجدول ١٣-٦ من تقريره، تمديد دورة حياة معدات الحواسيب المكتبية والحواسيب المحمولة المدرجة في الميزانية بسنة أشهر، أي من أربع سنوات إلى أربع سنوات ونصف السنة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن الحواسيب المكتبية والحواسيب المحمولة ينبغي الاستعاضة عنها قبل نهاية السنة الرابعة، وفقاً للسياسة المعمول بها حالياً، لأن مدة الضمان والمساعدة التقنية تنقضي بعد مرور أربع سنوات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الوفورات المتوقع تحقيقها في الميزانية العادية من تكاليف الشراء، إذا ما زادت دورة الاستعاضة عن الحواسيب المكتبية والحواسيب المحمولة في الأمانة العامة، باستثناء البعثات السياسية الخاصة، إلى أربع سنوات ونصف السنة، ستبلغ ١٦٢ ٠٠٠ دولار في السنة على أساس توزيع عادل لدورة الشراء. وتشير اللجنة إلى أن الأمين العام قدّر الوفورات التي ستتحقق من زيادة دورة استبدال الحواسيب الشخصية من ٣ إلى ٤ سنوات، في تقريره السابق (A/58/7، الفقرة ١١٣)، بما قدره ٢,٣٧ مليون دولار. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة الاستشارية بالتدبير المقترح لتحقيق وفورات في التكاليف الذي يقضي بتمديد دورة استبدال الحواسيب المكتبية والحواسيب المحمولة لمركز التجارة الدولية من أربع سنوات إلى أربع سنوات ونصف السنة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يطبق التدبير نفسه على الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن الآثار المالية المترتبة على هذا التدبير إلى الجمعية العامة لدى نظرها في مقترحات الأمين العام المتعلقة بميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

تعليقات عامة

تقييم مستقل لأنشطة مركز التجارة الدولية

٣٢ - يشير الأمين العام، في الفقرة ١٣-٢١ من تقريره، إلى أن موارد تُقدَّر بمبلغ ٢ ٢٥٨ ٠٠٠ دولار (منها ٩٢٨ ٠٠٠ دولار في إطار الميزانية العادية و ١ ٣٣٠ ٠٠٠ دولار في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية) قد حُددت لإجراء تقييم مستقل لأنشطة مركز التجارة الدولية في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن أولويات وظيفة التقييم لفترة السنتين ستتمثل في استعراض التقدم المحرز والاستفادة من الدروس المستفادة من التقييمات السابقة، وتنفيذ خطط عمل للتقييم السنوي تشمل برامج مركز التجارة الدولية، وتعزيز إدماج الدروس المستفادة من التقييمات في آليات

تصميم المشاريع، وبذل جهود خاصة لإشاعة العمل بالتقييم الذاتي في المركز عن طريق توفير التدريب وتحسين نماذج العمل ووضع آلية لمراقبة الجودة.

٣٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن التوجيه الاستراتيجي الوارد في التقييم من المحتمل أن تترتب عليه آثار على عمل مركز التجارة الدولية وتنظيمه، وقد يكون لتنفيذ توصياته أثر في الميزانية وإن لم يكن من الممكن تحديد ذلك بعد. وأبلغت اللجنة كذلك بأن تكلفة التغييرات التي سيجري إدخالها بعد التقييم الذي سيُنفذ بهدف الرفع من جدوى الأنشطة التي يقوم بها مركز التجارة الدولية وزيادة كفاءة تلك الأنشطة وفعاليتها واستدامتها وتأثيرها، ستُمول من موارد المركز الخارجة عن الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن آثار التقييم التي قد تترتب على الميزانية العادية للمركز ستُدْرَج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٤ - تتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي معلومات بشأن نتيجة التقييم المستقل لأنشطة مركز التجارة الدولية في مشاريع الميزانيات التي ستُقدم في المستقبل.

إجراءات الميزانية المبسطة

٣٥ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها ٢٧٦/٥٩ توصيات اللجنة الاستشارية (A/59/543) بشأن الترتيبات الإدارية المتعلقة بعرض ميزانية مركز التجارة الدولية. وتشير اللجنة كذلك إلى أن الترتيبات تشمل تقديم ملزمة مبسطة في ربيع السنة السابقة للفترة المالية المقبلة إلى الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية حتى يتسنى لهما الإحاطة علماً بالمستوى المقترح من الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، يأتي بعد إصدار الملزمة المبسطة تقديم مقترح مفصل شامل في الخريف إلى كلتا الهيئتين (A/59/543، الفقرة ٥). وعلاوة على ذلك، يواصل مركز التجارة الدولية إعداد ملزمتين للميزانية تتضمنان المعلومات المالية والموضوعية نفسها بأشكال مختلفة، إحداها لمنظمة التجارة العالمية والأخرى للأمم المتحدة.

٣٦ - ترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن القيام بالمزيد لمواءمة وثيقتي الميزانية وزيادة تبسيط الترتيب الحالي الذي تستعرض اللجنة بموجبه ميزانية مركز التجارة الدولية مرتين في السنة السابقة للفترة المالية. ولذلك، تحت اللجنة الاستشارية الأمين العام على تكثيف جهوده لزيادة تبسيط الترتيبات الإدارية الرامية إلى عرض ميزانية مركز التجارة الدولية بحيث يُطلب إلى اللجنة أن تجري استعراضاً واحداً فقط في السنة السابقة للفترة المالية.

مقاييس الأداء

٣٧ - انطلاقاً من مقاييس الأداء الواردة في الجدول ١٣-٨ من تقرير الأمين العام، تلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاضاً في العدد المستهدف من المؤسسات التي تبليغ عن تحقيق تحسينات في أدائها الإداري و/أو في الخدمات التي تقدمها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بفضل المساعدة المقدمة من المركز. ويبين الجدول أن العدد المستهدف لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ هو ١٢٠ مؤسسة، وهو ما يمثل انخفاضاً مقارنة بالعدد الذي كان مقدراً لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وهو ١٣٩ مؤسسة. وعلى نحو مماثل، فإن العدد المستهدف من المؤسسات التي ستصبح قادرة على التصدير في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بفضل أنشطة التدريب التي يقدمها المركز هو ١٩٠٠ مؤسسة، وهو ما يمثل انخفاضاً مقارنة بالعدد الذي كان مقدراً لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وهو ٢٠٠٠ مؤسسة.

٣٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، أن مقاييس الأداء المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ صُممت بحيث تعكس ما يسعى المركز إلى تحقيقه، أي النتائج، والأنشطة التي ستفضي إلى تلك النتائج. وأبلغت اللجنة كذلك بأن مقاييس الأداء قد صُقلت بحيث تتلاءم على أفضل وجه مع الخبرة التي يمكن أن يقدمها المركز ومع النتائج المرجوة التي يلتمسها الشركاء المستفيدون والجهات المعنية الأخرى. وورد توضيح يفيد بأن تحديد مقاييس الأداء لكل مشروع من المشاريع عملية تُنجز حسب الطلب وتشمل تقييم احتياجات العملاء على نحو مفصّل، واستخدام الأساليب التي يتبعها المركز في تقييم الاحتياجات، والتشاور مع الجهات المعنية، ووضع إطار منطقي شامل لكل مشروع.

٣٩ - تلاحظ اللجنة الاستشارية تخفيض أهداف الأداء وتوصي بإبقاء مقاييس أداء المركز قيد الاستعراض.

٤٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار التوصيات الواردة في الفقرات ١٤ و ٢٨ و ٣٩ أعلاه، بأن توافق الجمعية العامة على المقترحات المقدمة في إطار الباب ١٣، مركز التجارة الدولية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.